

نقد افصح

من أوهام النقاد المشاركة في الرواية المغفلة

بقلم

الأستاذ الدكتور إبراهيم بن الصديق النخاري

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

للمراسلة حالياً

مركز الحركة - وميس

ص. ب. (١٢٤) القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه الطيبين الطاهرين، ورضي الله عن صحابته المتقين.

أما بعد...

فإن علم الحديث ذو أبحاث وفنون كثيرة، ويقوم في معظمه على
معرفة الرجال والتمييز بينهم، وهذا البحث لأستاذنا الباحث المطلع السيد
إبراهيم بن الصديق الغماري حفظه الله، من علماء المغرب وأحد أبناء
الإمام محمد بن الصديق الغماري، الذين اشتهروا بنالعلم الشريف
وبالتحقيقات البديعة، يتحققنا فيه بموضوع هام جداً في التمييز بين الرجال
واجتناب الخلط بين تراجمهم.

ومضة تسلط الضوء على خلط وقع في كتب الرجال التي كتبها
بعض نقاد المشرق فلم يصيبوا في تراجم جملة من رجال المغرب حيث
اختلف الأمر عليهم فجعلوا الواحد اثنين وأكثر أو العكس من ذلك،
ونقلوا الجرح دون التعديل أو العكس أيضاً، ولعل هذا يحفز الباحثين أن
يقيموا الدراسات الخاصة بهذا الأمر المهم الدقيق البالغ الدقة.

والبحث في الأصل عبارة عن مقالتين نُشرتا في مجلة دار الحديث
الحسنية (العدد ٣ سنة ١٩٨٢م والعدد ٤ سنة ١٩٨٤م).

وقد استأذنا أستاذنا الشاغل بطبعهما منفصلتين فأجاز بذلك

مشكوراً، وبذلك يتيسر الوقوف عليهما لمن لم يكن من سكان المغرب،
حيث قلَّ وصول المجلات والدراسات والأبحاث المغربية إلى المشرق.

نسال الله تعالى أن يجزي مؤلفها خير الجزاء وأن يجعلها في ميزان
حسناته، والحمد لله رب العالمين.

التأشير

القاهرة

في ١١ من شعبان ١٤١٦ هـ

* * *

القسم الأول:

المدخل إلى الموضوع

يسرك الباحث المتفحص دون غناء أن علماء المشرق الذين لم يدخلوا
أقطار المغرب، كالأندلس والمغرب الأقصى وما إليهما، يقعون في أوهام
غير يسيرة عندما يتحدثون عن المغرب وتاريخه ورجاله، باستثناء قلة منهم،
كالحافظ أبي الطاهر السلفي تزيل الاسكندرية والمنوفي بها سنة ٥٧٥ هـ،
فقد كان له اتصال وثيق بالمغرب وأهله، وبيته يعتبر قبلة الحجاج والطلاب
والتجار من المغاربة، وكأنه "بيت مغرب". وكان يعرف أحوال المغاربة
وأسرهم وأنسابهم والنابيين من علمائهم، ومن لم يرحل منهم كانوا
يكتبونه ويكتبهم، يميزهم ويستعيزهم، والحاج منهم كان يعتبر من تمام
حججه زيارة السلفي وحضور مجالسه، ويمكن عده بمثابة حلقة وصل بين
المشرق والمغرب، قاسمنايد المشاركة إلى المغاربة يمر أغلبها من طريقه،
والعكس صحيح.

وكالسيد محمد مرنطى الزبيدي من المتأخرين، فقد كان له هو الآخر
اتصال غير عادي بالمغرب والمغاربة، وبيته وبينهم مكاتبات، وله منهم

زيارات، فحصل له من ذلك تعرفٌ كاشفٌ على المغرب وأهله، بخلاف غيره من علماء المشرق الذين استعلق عليهم المغرب لأسباب سنحاول التعرف على بعضها فيما بعد.

وهذا على عكس المغاربة بالنسبة إلى المشرق والمشاركة، كما سيتضح من مناقشة أبي العباس المقرئ في قوله:

(... على أن ابن خلكان وغيره من المشاركة ربما يقع لهم الغلط في تاريخ أهل المغرب بعد الديار وغير ذلك مما لا يخفى على من مارس علم التاريخ، كما أن كثيراً من المغاربة لا يحررون تاريخ المشاركة لما ذكرناه، ولذا قال شيخ الإسلام ابن حجر في "إنباء الغمر بأبناء العمر" حين عرف ابن خلدون: ... وصنف التاريخ الكبير في سبع مجلدات... ولم يكن مطلعاً على الأخبار على حقيقتها ولا سيما أخبار المشرق، وهذا يبين لمن نظر في كلامه^(١)

ويمكن تحليل كلام المقرئ هذا إلى ثلاثة عناصر:

- (١) غلط المشاركة في المغرب وأسبابه.
- (٢) تناول المغاربة لقضايا المشرق وتاريخه ورجاله.
- (٣) قضية ابن خلدون.

(١) أزهار الرياض في أخبار عياض للمقرئ (١: ٢٥) ط لجنة التأليف

والترجمة والنشر بالقاهرة.

العنصر الأول

غلط المشاركة في المغرب وأسبابه

أولاً: غلط المشاركة في المغرب:

تدل التجارب والدراسات على أن غالب الوقائع والأحداث التاريخية وكذلك ما يسطر في كتب تراجم الرجال من عرض لأعمالهم وتقويم لأحوالهم، كل ذلك يكتفه حالتان: بحالة يكون فيها الحدث أو مضمون الترجمة ظاهراً ييناً واضحاً متسلسلاً منطقياً لالبس فيه ولا غموض، وبحالة يكون فيها ذلك مشتبهاً ومتداخلاً، وظاهر التناقض غير منسجم ولا مترابط، بحيث يدرك الباحث أن ما هو مسطر أمامه له خلفيات تحتاج إلى بحث وتعقب لإدراك خفاياه وربط حلقاته.

هذه الحالة الثانية عندما تُلابس أحداث المغرب أو ترجمة أحد رجاله ويتناولها المشاركة بالبحث فإنهم يحجمون عن الفحص والمقارنة والتدقيق، واستخدام القواعد التي أعطوها هم أنفسهم للتمييز بين المشبهات، والفصل بين المتداخلات والوصول إلى الحقائق على ما هي عليها، بل يعمرون عليها مرَّ الكرام، ولا يكفون أنفسهم عناء البحث حسب المنهج الذي يسرون عليه عندما تعرضهم مثل هذه الحالة بالشرق... وسيتضح كل هذا عند عرض النماذج، ولا شك أن للمشاركة عذرهم في ذلك، لأن

عوامله متعددة كما سيظهر مما يأتي.

ثانياً: أسباب غلط المشاركة في المغرب:

وأهمها فيما يبدو:

(١) عدم إتقان أغلب المشاركة للخط المغربي، فتشتبه عليهم الأسماء والأنساب وخاصة المتقاربة في الرسم، وقد وضع العلماء كتباً عديدة للتمييز بين المنشابه من الأسماء والأنساب والكنى والمؤلفات خطأ والمختلف نطقاً، إلخ، إلا أن ذلك عندما يتعلق بالمغرب يعوق الخط المغربي - مع الأسباب الباقية - عن تحريره.

(٢) تأخر وصول كتب المغاربة إلى المشرق، على عكس كتب المشاركة التي تصل - في غالب الأحوال - إلى المغرب في عصر مؤلفيها أو بعده بقليل، حيث تُقرأ على مؤلفيها أو على من قرأها عليهم.

وينتج عن تأخر وصول كتب المغرب إلى المشرق:

أ- تداول الكتاب بين أيدي النساخ فيقع فيه التبديل والتحريف.

ب- انتقال أسس معالم النسخ الأصلية بالخط والرطوبة وغير ذلك من الآفات.

ج - عدم تحليل الوقائع والأحداث المغربية تحليلاً معقولاً باستقصاء أسبابها من المصادر التي تحكي القول ومعارضه ليتمكن تكوين فكرة شاملة عن الواقعة، فقد يصل إلى المشرق كتاب يحمل وجهة نظر معينة عن واقعة ما بعد خمسين سنة من وقوعها، أو تصل ترجمة رجل على شكل، ثم

يصل كتاب آخر يحمل وجهة نظر مغايرة، أو الترجمة على شكل آخر بعد
مائة سنة أو قد لا يصل، وهكذا تبقى أفكار المشاركة ومعلوماتهم عن
المغرب والمغاربة ناقصة غير شاملة ولا محددة، ومعلوم أن تقويم رجل أو
حدث لا يكون تاماً إلا إذا استوفى عناصر من أهمها الإحاطة بسائر
الظروف والملايسات، والمقارنة بين الأقوال المتعارضة في كل ترجمة أو
حدث.

ثم إنه جرت عادة المؤلفين أن ينقلوا عن بعضهم، وخاصة ما كانت
مصادره صحيحة كأخبار المغرب وتراجم رجاله، فإذا غلط مشرقى في أمر
مغربي نقل المؤلفون المشاركة الغلط كما هو وتدورل بينهم، وربما نقله
بعض المغاربة عنهم كذلك.

(٣) أخذ المشاركة لكتب المغاربة - غالباً - على أنها وجادات أو
بالإجازة العامة، دون قراءتها على مؤلفيها أو على من قرأها عليهم،
وبذلك يفوتهم تلالل ما تقدمت الإشارة إليه من نقص، ولا يدققون في
ضبط التواريخ والأنساب والأسماء والوقائع.

(٤) بُعد الديار وصعوبة وسائل الاتصال، وابتعاد المغرب عن مراكز
الأحداث المهمة في الشرق، وقلة ما كتب عنه وعن تاريخه ورجاله، أو
عدم وصول ما كتب منتظماً وموثقاً إلى المشرق كما تقدم.

ومع كل هذا فلا تنكر جهود علماء المشرق، وخاصة نقاد الحديث
منهم في محاولة التعرف على أحوال رجال المغرب، باعتبار معرفة أحوال

الرجال من أهم وظائفهم، بما تيسر عندهم من مصادر على علائها.

والحق أنهم استفرغوا وسعهم وطاقاتهم في إبراز تراجم المغاربة على النحو الذي نرى في كتبهم رغم كل ما تقدم، وعذرهم في أوهامهم قائم لاحالة، وبكفي أنه لو لا جهودهم في هذا الصدد لبقى العديد من علماء المغرب وأئمة مجتهدين أو لا يعرف عنهم إلا القليل.

وكتب الحافظ الذهبي وحده كافية في تجسيد هذا المعنى بكل أبعاده: رغم أوهامها الكثيرة، كما سيتضح من النماذج.

* * *

العنصر الثاني

تناول المغاربة لقضايا المشرق وتاريخه ورجاله

وفي ذلك يقول المقرئ: (كما أن كثيراً من المغاربة لا يحررون تاريخ المشرق)، مستشهداً بكلام ابن حجر في ابن خلدون.

أما كلام ابن حجر في ابن خلدون فهو واقعة عين واستثناء كما سيأتي في العنصر الثالث.

وأما أن المغاربة لا يحررون تاريخ المشرق، فهذا ما لا يوافق عليه المقرئ لعدة عوامل تمكن الإشارة إلى أهمها على سبيل الإجمال: ثم على سبيل التفصيل:

أولاً: عن سبيل الإجمال: باعتبار أن المشرق هو محيط الوحي،
وبأقطاره استشر معظم الصحابة الذين نقلوا القرآن والسنة عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم، وتلقى عنهم تلاميذهم وتابعوا تابعيهم، ثم
تلاميذهم من بعدهم، وبه كان الخلفاء الراشدون وما ظهر في وقتهم من
أحداث عظيمة، وهو منشأ الأئمة الكبار في مختلف العلوم الإسلامية، ثم
به مكة والمدينة مقصد الحجاج والزوار، فلاريب أن المغربي إذا أراد أن
يكمل فرائض دينه، ويتقن لغة كتابه، ويتلقى العلوم من مصادرها الأصيلة
وتعلم روايته، فعليه أن يرحل إلى المشرق لتحقيق كل ذلك، وما لا يحصى
من المنافع التي تعود عليه في دينه وثقافته.

وهكذا حسب المغاربة اهتمامهم الكلي على المشرق يدرسون تاريخه،
ويحللون أحداثه ويحفظون أسماء رجاله وأنسابهم وأشعارهم ويحيطون
بمراجعتهم، مع قدر كبير من الاستيعاب والضبط والتثبت، فشددوا الرحال
إلى المشرق، ومنهم من شد أكثر من رحلة، وتقصوا حقائق الأخبار في
أماكنها، ورووا الكتب عن مؤلفيها، أو عن ثقاة من رواها عنهم،
مخارلين ما أمكنهم تلاقي النقص الذي يسه لهم بعد ديارهم عن مركز
الأحداث الإسلامية الكبرى.

ومكان رائدهم - دائماً - هو الاعتناء الفائق بتحقيق الروايات
والتواريخ، وضبط الأسماء والألفاظ وتصحيح النسخ، واستبعاد الأخطاء،
والتمييز بين المشتبهات، حتى فاقوا المشاركة في هذا الصدد، واعتبروا

متشددين في اعتبار الضبط إلى حد التزمّت، بل ربّما عاد عليهم تشدّدهم
 بتقيض قصدهم، فالعلو الذي يشيرونه قد ~~أضاع~~ ~~بهم~~ ~~الروايات~~
 لأدنى هفوة تصدر من راو قيسا يرجع إلى الضبط، وقد لاحظ الذهبي في
 "تذكرة الحفاظ" في ترجمة الحافظ ابن الفخار الملقب: أن المغاربة فازلزون في
 أسانيدهم، ويثبن الحافظ السخاوي في "فتح المغيث" سبب هذا النزول
 فقال: (إن العلو المعتبر عند المغاربة هو علو الصفة لعلو المسافة)^(١) ولعل
 ذلك يفسر لنا قول القاضي عياض في باب ضبط اختلاف الروايات من
 "الإلماع": (والناس مختلفون في إتقان هذا الباب، ولأهل الأندلس فيه يد
 ليست لسواهم)، ونقل في ترجمة شيخه أبي جعفر بن المرخي المتوفى سنة
 ٥٣٣ من "الغنية" عن أبي علي الجيّاني قوله فيه وفي أبي بكر بن مغز
 المعافري: (ليس من هنا إلى مكة في هذا الباب مثلهما).

ويكفي أن نستشهد في هذه الحالة بمثال واحد على تشدد المغاربة
 في الضبط وعدم تساهلهم فيه، توجد منه العشرات في كتبهم:

ترجم ابن الأثير في "التكملة" للحافظ الأندلسي الكبير أبي العباس
 النباتي المعروف بابن الرومية الإشبيلي - وله شأن عظيم عند حفاظ المشرق
 كما سيأتي قريباً - وبعد أن وصف حفظه وإطلاعه وتمكنه في علم

(١) علو المسافة هو تقليل عدد الوسائط من غير نظر إلى حال الراوي،
 وعلو الصفة هو النظر إلى حال الراوي أولاً وبالذات، وتمكنه أو عدم تمكنه في باب
 الضبط، كأن يكون أحفظ أو أتقن أو أقدم سماعاً أو ملازمة لشيخه وهكذا، مع
 مراعاة بغية شروط الصحة.

الحديث، قال: (رأيتَه ولقيته غير مرة، ولم آخذ عنه ولا استجزته)، وتبحث
عن سبب هذا الترك من ابن الأبار هذا الرجل رغم طوافه بالشرق
وحصوله على روايات عالية ما حَلَمَ بها ابن الأبار في الأندلس ! فتجد أنه
قال قبل ذلك في ترجمته: (وغيره أضبط منه) .

وهذه العبارة لا يحظر على بال مشرقى أن يتحاشى مثل النباتي من
أجلها، لأنها تصنف عندهم في مراتب الجرح الخفيفة حتى أن بعضهم لم
يعتبرها جرحاً باعتبار أنه مامن راوٍ إلا وغيره أضبط منه في شيخ أو بلد،
فمالك مثلاً أضبط في الحجازيين منه في العراقيين، وهو أضبط في الزهري
من الليث، والليث أضبط في المصريين منه، وشعبة أضبط في العراق منهما،
وهكذا.

وباعتبار هذا التشدد في الضبط، كان المغاربة الذين لم تيسر لهم
الرحلة إلى المشرق كابن عبد البر، وأبي علي الجبائي، والقاضي عياض،
وابن القطان، وابن الأبار: أكثر ضبطاً وأشد تحريماً فيما يرجع إلى المشرق
والمشاركة ممن رَحَل، حتى لا يُدْخِلُوا من هذه الناحية.

ثانياً: على سبيل التفصيل: يمكن الاكتفاء هنا - على سبيل
المثال لا الحصر - بعرض قُلٍّ من كُثْرٍ من مؤلفات المغاربة التي تخص
المشرق وأخباره وتراجم رجاله، وسنرى منها ما يستدرك على المشاركة
أخطاءهم في هذا المجال، وبحق ويضبط الوقائع والتواريخ والأساب
المشرقية، والمجال أن عدداً من مؤلفيها لم يرحلوا إلى المشرق، فعنها:

● "تاريخ في الحديثين" لأبي عمر أحمد بن سعيد بن حزم الصدقي
المتحيلي المتوفى سنة ٣٥٠هـ، وهو خاص بالرواية المشاركة، وقد قال فيه
ابن حزم في "رسالة تفضيل الأندلس": (ما وضع في الرجال أحد مثله، إلا
ما بلغنا من تاريخ محمد بن موسى العقيلي، وأحمد بن سعيد هو المتقدم في
التأليف، والقائم في ذلك).

● "الذيل على تاريخ البخاري" لمسئمة بن القاسم القرظي المتوفى في
سنة ٣٥٢هـ، اشترط ألا يذكر فيه إلا من أغلفهم البخاري، فاستدرك عليه
رجالاً ما عرفوا وعرفت أحوالهم إلا من جهته، كما نجد النقول عنه بكثرة
في كتب حفاظ المشرق، وقد عدل وجرّح وأزال الجهالة عن رجال، وقال
الحافظ ابن حجر عن مؤلفه: "إنه رجل كبير القدر".

● "ماروى الكبار عن الصغار" لنفس المؤلف.

● "المؤلف والمختف" للحافظ أبي الوليد ابن الفرضي، وتوجد
النقول أيضاً عنه بكثرة في كتب المشاركة.

● "التمهيد" لابن عبد البر، وأهميته في ضبط الوقائع والتواريخ
والأنساب لا تخفى على دارس.

● "الاستيعاب" له، وقد أثبت فيه الصلابة لرجال، ونقاها عن
آخرين، واستدرك على المشاركة، وناقش وبين وفصل، بحيث يعتبر أحد

الأصول المعتمدة في هذا الباب، والحال أن مؤلفه لم يارح الأندلس.

• "كتاب النُكْنَى" له.

• "الأَنساب" له.

• "جَمْعُهُرَةُ أَنسابِ العَرَب" لابن حزم.

• "التعديل والتحريج، لمن خَرَجَ له البخاري في الجامع الصحيح"

لأبي الوليد البخاري، ولا يخلو كتابه في تراجم رجال الصحيح من النقل عنه.

• "تَقْيِيدُ الْمُهْمَلِ وَتَمْيِيزُ الْمُشْكَلِ" لأبي علي الجياني المتوفى سنة

٤٨٩ هـ ويعتبر أصل الأصول فيما يرجع إلى شرح الغوامض والمبهمات والمشاكل من أسماء رجال الصحيحين وكناهم وألقابهم... إلخ، ثم التنبيه على الأوهام الواقعة من رواية الكتابين عن الشيخين فيما يرجع إلى ما تقدم، بحيث يعتبر صدور مثل هذا الكتاب غريباً من شخص لم يرحل عن الأندلس.

• "مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ" للفاضل عيَّاص، وقد أرنى فيه على شيخه

الجياني وزاد وأفاد في هذا المعنى فوائد لا توجد عند غيره، وهو الآخر لم يارح المغرب والأندلس.

• "لِسَانُ الْبَيَانِ عَمَّا فِي كِتَابِ أَبِي نَصْرِ الْكَلَابَاذِيِّ مِنَ الْإِعْطَالِ

وَالنِّسْيَانِ" لأبي عبد الله بن يربوع الإشبيلي المتوفى سنة ٥٢٢ هـ، وهو

استدراك على كتاب الكلاباذي في رجال البخاري.

• "المتهاج في رجال مسلم بن الحجاج" له.

• "الإعلام بما في المؤلف والمختلف للدارقطني من الأوهام" لأبي

محمد الأحمي الرشاطبي المري، ويكفي أنه استدرك على الدارقطني حافظ الدين.

• "أنساب الرواة" له. (١)

• "غوامض الأسماء المبهمة" لأبي القاسم بن يشكوكال في عشرة

أجزاء.

• "أخبار الأعمش" له.

• "أخبار النسائي" له.

• "أخبار المحاسبي" له.

• "أخبار إسماعيل القاضي" له.

• "أخبار ابن وهب" له.

• "أخبار ابن المبارك" له.

(١) سماه الحافظ الذهبي: اقتباس الأنوار والتمس الأزهار في أنساب رواة

الآثار. له. جلال.

• "الرَّوْضُ الْأَنْفُ" لِلْسُّهَيْلِيِّ، وَأَهْمِيَّتُهُ فِي تَحْقِيقِ الْوَقَائِعِ وَشَرْحِ
الْغَوَامِضِ وَضَبْطِ التَّوَارِيخِ وَالْأَسْمَاءِ وَالْأَنْسَابِ لَا تُخْفَى عَلَى بَاحِثٍ.

• "بَيَانُ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ" لِأَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْقَطَّانِ الْفَاسِيِّ، وَقَدْ أُنْشِئَ
فِيهِ بِمَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ كَمَا بَيَّنْتُ ذَلِكَ بِتَفْصِيلٍ فِي الْأَطْرُوحَةِ
الَّتِي حَضَرْتُهَا عَنْهُ بِعُتْرَانَ: عِلْمُ الْعِلَلِ فِي الْمَغْرِبِ مِنْ خِلَالِ كِتَابِ بَيَانِ
الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ لِابْنِ الْقَطَّانِ، يَسُرُّ اللَّهَ مُنَاقَشَتُهَا وَأَزَاحَ الْعَوَاقِقَ عَنْ طَرِيقِ
دَارِ الْحَدِيثِ الْحَسَنَةِ عَمَرَهَا اللَّهُ (١).

وَلَمْ أَنْعَرِضْ هُنَا لِفَهَارِسِ الْمَغَارِبَةِ وَرِجَالَتِهِمْ، وَمُعْطَيَاتِهَا فِي هَذَا
الْمَضْمَارِ، فَإِنْ غَا مَقَالًا خَاصًّا أَوْ بَحْثًا مُفْرَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَلِنُخْتَمَ هَذَا الْعَرْضُ الْوَجِيزُ بِنَبْذَةٍ عَنْ:

• "الْحَافِلُ فِي تَذْوِيلِ الْكَامِلِ" لِأَبِي الْعِيَّاسِ النَّبَاتِيِّ الَّذِي تَقَدَّمَتْ
الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ:

يَعْتَمِرُ "الْكَامِلُ فِي الضَّعْفَاءِ" لِأَبِي أَحْمَدَ ابْنَ عَدِي الْجُرْجَانِيَّ، الَّذِي
يَضَعُ فِي عَشْرِينَ مَجْلَدًا، أَجْمَعَ كِتَابَ فِي مَوْضُوعِهِ: وَعَلَيْهِ بَنَى الذَّهَبِيُّ كِتَابَهُ
"مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ" حَيْثُ اسْتَدْرَكَ مَنْ أَغْفَلَهُمْ ابْنُ عَدِي، وَأَضَافَ مَنْ جَاءَ
بَعْدَ ابْنِ عَدِي مِنَ الرِّجَالِ.

(١) وَقَدْ كُنْتُ مُنَاقَشْتُهَا وَطُبِعَتْ فِي جَزَائِرِ كَبِيرِينَ عَنْ وَزَارَةِ الْأَوْقَافِ

الْمَغْرِبِيَّةِ، وَهِيَ رِسَالَةٌ رَاقِقَةٌ وَبَحْثٌ حَسَنٌ، يُلْزِمُ طَالِبَ الْعِلْمِ مُطَالَعَتَهُ. اهـ. جلال.

ومن أهم مصادر الذهني في استدراكه على الأصل ذيله
المسمى "بالخافل" لابن الرومية الإشبيلي، كما قال في مقدمة "الميزان":
... فهذا كتاب ألفته بعد كتابي المنعوت بـ "المغني" وطولت فيه
العبارة، وفيه عدة من الرواة زائد على مَنْ في المغني، زدت معظمهم من
"الخافل المذيل على الكامل".

ثم كان "الخافل" من أهم مصادر زيادات ابن حجر في "لسان
الميزان" على الذهبي. كما في الأمثلة التالية:

١ - لسان الميزان (٢١/١): أبياء بن جعفر النخعي... أورده
الذهبي في ذيل الضعفاء. فقال: كذاب كان بالبصرة، كذا أورده تبعاً
للنبتاني في "الخافل ذيل الكامل".

٢ - لسان الميزان (٤١/١): إبراهيم بن بكر الثباني الأعور كوفي..
تبع فيه المصنف - أي الذهبي - صاحب الخافل.

٣ - لسان الميزان (٣٣١/١): أنعش السدوسي عن أنس. قال
الموصللي: حديثه ليس بالقائم، روى عنه عبد المؤمن بن عبد الله
السدوسي. قاله النبتاني في الخافل. قال: ولم يخرج الموصللي من عهد عبد
المؤمن.

٤ - لسان الميزان (٣٦٩/١): إسحاق بن كثير من التابعين... ولم
يذكر له الأزدي شيخاً سوى إسماعيل بن مسلم. وتعقبه النبتاني بأن

نه هذا هو إسماعيل بن سليمان الأزرق، وليس بحجة.

وهكذا نجد "الميزان" و"لسانه" لعلني هذا الشأن ممثليين بالنقل عن
ل. واعتماده وتسليم كلامه في الرواة المشاركة.

العنصر الثالث

قضية ابن خلدون

إذا لاحظ الحافظ ابن حجر على ابن خلدون أنه لا يحرر تاريخ
أرقه فهي ملاحظة ينبغي أن تقصر على ابن خلدون وحده، ولا تتعدى
غيره، فيجعل حجة على المغاربة كلهم.

نعم، باعتبار أن لكل قاعدة شواذ كما يقال، والاستفراءات تكون في
لها أغلبية، فقد وجد مغاربة قلائل مثل ابن خلدون يهتمون في أمور
رق، كإبن حزم على جلالاته وحفظه وإطلاعه، فقد ألف ابن القطان
سي كتاباً انتقد فيه أوهام ابن حزم في "المخلى" في أسماء الرجال،
سابهم وفي التواريخ وما إلى ذلك، نقل جملة وافرة منه في كتابه "بيان
سم والإيهام"، والحق أن بعض تلك الأوهام قاحش، وكذلك ألف بعض
آخرين من علماء المشرق، وهو السيد أحمد رافع الطهطاوي المصري
في سنة ١٣٥٤ هـ كتاب "المسعى الحميد إلى بيان وتحرير الأسانيد"
نقب فيه عن أوهام غريبة في إحدى الفهارس المغربية المشهورة، وتوجد
لك أوهام هنا وهناك لبعض المغاربة، ولكن كل ذلك يعد من الشواذ

التي لا تندح في النتيجة العامة المستخلصة مما تقدم، على أن ابن حجر
كان سيء الرأي في ابن خلدون بصفة خاصة، ولا مجال للذكر تفاصيل ذلك
الآن، ولنكتف بإشارة عابرة ذكرها الحافظ السخاوي في "الإعلان
بالتريخ" حيث قال:

(... وكذا مدح تاريخ ابن خلدون صاحبه التقى المبريزي... ولم

يوافقه شيخنا - أي ابن حجر - إلا في بعض، وحقق أنه لم يكن مطالعاً على
الأخبار على أختيتها، ولا سيما أخبار المشرق، وهو بين لمن نظر في
كلامه).

وقال: (كان ابن خلدون يحرم بصحة نسب بني عبيد - الذين كانوا
خلفاء مصر وشهروا بالفاطميين - إلى علي رضي الله عنه ويخالف غيره في
ذلك، ويدفع ما نقل عن الأئمة من الطعن في نسبهم ويقول: إنما كتبوا
ذلك المحض مراعاة للخليفة العباسي.. قال شيخنا - أي ابن حجر -: وابن
خلدون كان لانحرافه عن آل علي يثبت نسبة الفاطميين إليهم لما اشتهر من
سوء معتقد الفاطميين، وكون بعضهم نسب إلى الرندفة وادعى الإلهية
كأحباكهم، وبعضهم في الغاية من التعصب للمذهب الرافض حتى قتل في
زمانهم جمع من أهل السنة، وكان يُصرح بسبب الصحابة في جوامعهم
ومجامعهم، فإذا كانوا بهذه المثابة، وصح أنهم من آل علي حقيقة التصق
بالعلي وكان ذلك من أسباب الثفرة عنهم، نسأل الله السلامة).

فاتضح أن احتجاج المقرري بكلام ابن حجر في ابن خلدون على
المغاربة عموماً هو احتجاج في غير محله، والله أعلم.

* * *

النماذج

النموذج الأول:

أورد ابن حزم في "المحلى" (٩/١) حديثاً من طريق وهب بن مسرة عن محمد بن وضاح، نكتب العلامة المحدث الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - تعليقا من جملته: (وروى هذا أبو الحزم التميمي كان حافظاً للفقه والحديث والعلل، فاضلاً ورعاً، أخذوا عليه هفوة في الكلام في القدر).

ولاشك أن الشيخ أخذ هذا الكلام عن الحافظين التافدين الذهبي وابن حجر، فقد قال الذهبي في "الميزان" (٧٤/٤): محمد بن مفرج القرطبي، قال ابن الفرضي: ترك لأنه كان يدعو إلى بدعة وهب بن مسرة.

وقال ابن حجر في "اللسان" (٣٨٧/٥)، متبوعاً كلام الذهبي: وروى كان قدرياً، وفي المغاربة: أحمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج من الحفاظ، يحرر ترجمته، هل هو المراد هنا أو غيره؟ وقد نسب هذا الحافظ إلى جده الأعلى مفرج في عدة أسانيد، فالظاهر أنه هو، وكانت

وفاة هذا الحافظ سنة ٣٨٠، وقد أثنى عليه بالحفظ والضبط جماعة من الأئمة، منهم: ابن القرضي، وابن عثيف، والحميدي، وذكر من جملة تصانيفه: "فقه الحسن البصري" في سبع مجلدات.

وقال في ترجمة وهب بن مسرة من "النسب" (٢٣١/٦):

وهب بن مسرة التميمي أبو الخزم من العلماء بالفقه والحديث، وتكلم في شيء من القدر، فعابوا عليه، وتبعه جماعة على مقالته، مات سنة ٣٤٦ هـ.

والملاحظ أن الذهبي وهم في وهب بن مسرة فتبعه ابن حجر مزيكياً وهمه ومضيفاً إليه أوهاماً أخرى فتتج عن ذلك سلسلة من الأغلاط: أولها: أن ههنا أربعة أشخاص جعلهم الذهبي ثلاثة، وابن حجر اثنين، وهم:

(١) محمد بن عبد الله بن مسرة القرطبي.

(٢) وهب بن مسرة الحجاري.

(٣) محمد بن مفرج الفقي.

(٤) محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج الحافظ.

ولاعلاقة لأحد هؤلاء بالآخر لا من قريب ولا من بعيد كما

سيظهر بعض ذلك من:

ثاني الأغلاط: أن الذي نسب إلى القدر والاعتزال وحالف رأي

الجماعة بالأندلس، وظهر عذوب جديد في الأصول، فأحرقت كنه

وجرح أتباعه، هو: محمد بن عبد الله بن مسرة بن نجيح الجلي، وهو
من أهل قرطبة وبها مات سنة ٣١٩هـ.

أما وهب بن مسرة العالم السني المحدث الحافظ راوية ابن وضاح
وتلميذه الملازم له، فهو: وهب بن مسرة بن مفرج بن حكم التميمي من
أهل وادي الحجاز فكان يعرف بالحجازي، وبها أقام ولم يدخل قرطبة إلا
للسماع أو إسماعيل بن وضاح، وتوفي سنة ٣٤٦هـ، فهو أبعد الناس
عن التهمة التي ألصقها به الحافظان الذهبي وابن حجر.

ثالثها: أن محمد بن مسرة المبتدع له بالأندلس شهرة كبيرة وقصص
مأثورة بحيث يستغرب خفاء شأنه على مثل الذهبي مؤلف "تاريخ
الإسلام" العظيم، حتى يخلط بينه وبين وهب بن مسرة!! والحق أنه لا
رابطه تجمعهما، والغالب أنه تعرّفت عليه نسخة "المدارك" للقاضي
عياض، فقد نقل في ترجمة وهب من "تذكرة الحفاظ" (٨٩١/٣) عن
عياض قوله فيه: (بدأت منه هفوة في القدر)، مع أن عياضاً قال في ترجمة
وهب من "المدارك" (٤٥٢/٤، ط. بيروت) عكس ذلك. قال: (وله
كتاب في السنة وإثبات القدس)، ولم يتعرض لهفوة ولا غيرها، بل وصفه
بأنه: (كان حافظاً للفقعة بصيراً به وبالحديث بصراً حسناً، ضابطاً لكتبه،
مع ورع وفضل ودارت عليه الفتيا بموضع... وسمع عليه عالم
عظيم... وإليه كانت الرحلة في حياته).

وعلى فرض أنه بدأ منه هفوة، فالهفوة بمجرد ما لا تقتضي أن

يكون داعية إلى مذهب وله أتباع يُؤكِّون وتُطرح رواياتهم، مع أن الله يعلم أنه بريء من الهفوات، ولو بدت منه أقل هفوة في المعتقد لطرحه الأندلسيون قاطبة، ولما شدوا الرحال إليه واستقدموه إلى قرطبة للسمع منه، كما يعلم من تشدهم البالغ في هذا الباب، ولما ملأ ابن حزم كتبه من روايته، وقد اشترط في أول "المحلى" أن لا يحتج فيه إلا بحديث صحيح عنده، ومعلوم أن خير الأحاد الصحيح عنده - بصرف النظر عن كونه في الصحيحين أو غيرهما - يقيد عنده العلم لا الظن، ولا يفيد العلم عنده إلا ورواته سالمون من كل ما يقدح في العدالة التي من أهم مقاهيمها عنده بحجية البدع.

وهكذا راح وهب بن مسرة ضحية اشتراكه في النسبة إلى "مسرة" مع محمد بن مسرة القينسوف، فأدخله ابن حجر في "لسان الميزان" المخصص للمتهمين والضعفاء، وذلك ظُلم له نتج عن عدم استخدامه هو وحافظ الذهبي - رحمهما الله - لما يستخدمانه بالنسبة إلى المشاركة في التمييز بين المؤلفين أسماءهم وأنسابهم، والحال أن التشابه يكون كاملاً في الاسم واسم الأب والنسبة والبلدة والزمان، ومع ذلك يتميزان بين عدد كبير من الرواة على هذا الشكل، لا بين رجلين لا علاقة بينهما إلا التشابه في اسم أب هذا، وجَدَ هذا.

رابعهما: محمد بن مفرج الذي نقل الذهبي عن ابن القرضي أنه ترك لأنه يدعو إلى بدعة (وهب) بن مسرة، لا بأس من الإتيان بنصر ابن

الفرضي فيه ليزداد هذا الأمر وضوحاً:

قال ابن الفرضي في "تاريخه" (٨٤/٢): محمد بن مفرج بن عبد الله ابن مفرج المعافري، من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله، ويعرف بالفني. سمع من قاسم بن أصبغ وغيره، ورحل إلى المشرق، فسمع بمكة من ابن الأعرابي، ومحمّد بن عبد الملك بن محمد بن بحر بن شاذان الجلاب، وألقى بها أبا جعفر أحمد بن محمد بن النحاس، فروى عنه تأليفه في إعراب القرآن، وفي المعاني، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك، وهو أول من أدخل هذه الكتب الأندلس رواية، وكان يعتقد مذهب ابن مسرة، وبدعوا إليه، وكان قليل العلم، حدث وسمع الناس منه، ثم ترك الناس الأخذ عنه.

فلم يقل ابن الفرضي أنه دعا إلى بدعة وهب بن مسرة، بل قال ابن مسرة فقط، وابن مسرة معروف من هو بالأندلس، وقد ترجم له ابن الفرضي قبل ذلك (٤١/٢) ترجمة بين فيها أمره. ومما جاء فيها: أنهم بالزندقة، فخرج فاراً، وتردد بالمشرق، فاشتغل بملازمة أهل الجدل وأصحاب الكلام والمعتزلة، ثم انصرف إلى الأندلس، فأظهر نسكاً وورعاً، واغتر الناس بطاهره، فاحتلفوا إليه وسمعوا منه، ثم ظهروا على سوء معتقده، وفتح مذهبه، فانقبض من كان له إدراك وعلم، وتنادى في صنيعة أخرون غلب عليهم الجهل فدانوا بنحلته...

فلا أدري من أين جاء استنتاج أن ابن مسرة الذي تبعه محمد بن مفرج هو وهب؟

خامسها - وهي تخص الحافظ ابن حجر وحده - :

أنه وقف على تأريخ ابن الفرضي، لأنه ينقل عنه كثيراً في كتبه،
وقد رأينا قول ابن الفرضي في ابن المفرج هذا إنه كان قليل العلم، ولما
استنتج ابن حجر أن ابن مفرج هذا هو محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج
قال:

أ - أثنى عليه الأئمة، منهم ابن الفرضي، وابن عفيف، والحميدي
بالحفظ والإتقان.

ج - تتبع فقه الحسن البصري (وحده) في سبع مجلدات.

فهل يكون الحافظ الذي هذا شأنه، قليل العلم ؟

سادسها - وهي تخص ابن حجر كذلك - قوله في ابن مفرج:
(وذكر المصنف - يعني الذهبي - في الحفاظ أن ابن الفرضي روى عنه وأنه
روى عن وهب بن مسرة، فالظاهر أنه هو).

فقد استنتج أن ابن مفرج الثني هو ابن مفرج الحافظ، ورتب
استنتاجه على النحو الذي ذكر، وهو غريب لأمرين:

الأول: أن الذهبي لم يذكر في ترجمة ابن مفرج الحافظ من
التذكرة (١٠٠٧/٣) أنه روى عن وهب بن مسرة، ولا ذكره في
شيوخه حتى يستنتج ما استنتج، بل لم يذكر أحد أن ابن مفرج الحافظ
روى عن وهب بن مسرة، لا ابن الفرضي تلميذه، ولا الحميدي ولا

عياض ولاغيرهم! وإن كانت لا تستحيل روايته عنه إذ توفي وهب سنة ٣٦٤ هـ وابن مفرج ٣٨٠ هـ، ولكن لم يذكروا أنها اجتماعاً.

الثاني: الاكتفاء بالرواية عن شيخ ما في تحديد شخص الراوي غريباً في حد ذاته، لأن ذلك إنما هو عندهم من جملة القرائن والملاحظات، وليس أصلاً مستقلاً في التعريف بالراوي.

وبعد: فإن اسم "مفرج" شائع جداً بالأندلس، وفي علمائهم عدد كبير ممن اسمه أو اسم أبيه أو جده: "مفرج" وكتب تراجمهم من كتاب الخشني إلى "الإحاطة" لابن الخطيب طافحة بهذا الاسم، ولا زالت أسر أندلسية في شفشاون وطنجة تحمل اسم "مفرج" إلى الآن.

وقد ترجم ابن الفرضي في تاريخه فيمن ترجم لهم ممن يحمل هذا الاسم: محمد بن مفرج الفتي أحد أنبا ابن مسرة، ولشيخه محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرج الحافظ الكبير الرجال، في الجزء الثاني ص ٩٥.. ومما قاله في ترجمته: (...) وكان حافظاً للحديث، عالماً بعلومه، بصيراً بالرجال، صحيح النقل، جيد الكتاب على كثرة ما جمع، سمع منه الناس كثيراً، وألقت الاختلاف إليه والسماع منه، من سنة تسع وستين، إلى أن اعتل علته التي توفي بها، وأجاز لي جميع ما رواه غيره مرة، كتب لي ذلك بخطه، ولأخي).

فأظن أنه لا مجال للاشتباه بعد هذا بينه وبين أي "ابن مفرج" آخر!

كما أنه لا مجال للاشتباه بين وهب بن مسرة الحجاري الحافظ وبين محمد
ابن مسرة القرطبي الفيلسوف.

* * *

النموذج الثاني:

قال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (١/ ١٤٧، رقم ٤٧٠):
(أحمد بن الجباب أبو عمر القرطبي: قال ابن حزم: كان شديد الغفلة. قلت: بفتح الجيم بعدها موحدة ثقيلة نسبة لبيع الجباب بكسر الجيم والتخفيف جمع جبة، واسم والد أحمد هذا: خالد بن يزيد، ويكنى أبا عمر بضم العين وفتح الميم، وهو محدث مشهور من كبار الحفاظ بالمغرب، روى عن بقي بن مخلد، ومحمد بن وضاح، ورحل فسمع من إسحاق الدبري، وعلي بن عبد العزيز وغيرهما.. قال عياض: كان إماماً في الفقه والحديث وسمع منه جمع كبير، وصنف "مسند مالك" وتصانيف أخرى ومات في جمادى الآخرة سنة اثنين وعشرين ومائتين عن ٩٦ سنة).

هذا كلام الحافظ - رحمه الله - وفيه مزاجنة بين ترجمتين لرحلين لا علاقة لأحدهما بالآخر، ولا يشتركان إلا في الأندلسية وفي اسم أحمد والكنية:

الأول: أحمد بن خالد بن يزيد بن محمد بن سالم المعروف بابن الجباب - بالجيم - الحافظ الكبير، المولود سنة ست وأربعين ومائتين، والمتوفى سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة، عن ٧٦ سنة، لا ٩٧ كما ذكر الحافظ أو تحرف على الناسخ أو الطابع، وهذا هو الذي ذكر تفاصيل ترجمته بعد قوله: (قلت) إلخ، ونقل مضمونها عن القاضي عياض، وربما

أضاف إليه من " تاريخ ابن الغرضي " و " الباب لابن الأثير و " تذكرة الحفاظ " للذهبي (١).

أما الثاني فقد نقل ترجمته - أو الكلام الذي صدر به الترجمة - من " جذوة المقتبس " للحميدي، وها هو ذا نصه في (ص ١١١): (أحمد بن الحباب (بالحاء) أبو عمر، قرطبي من أهل العربية والأدب، كان أستاذاً مقدماً، أخبرني أبو محمد علي بن أحمد (يعني ابن حزم) وغيره: أنه كان مع جده بالأدب وتصرفه في العربية شديد الغفلة في غير ذلك من أموره، وكان حياً في الدولة العاصرية..).

وقد نقل الضبي في " بغية الملتبس " (ص ١٢٦) هذه الترجمة عن الحميدي كما هي، وعند كليهما أحمد بن الحباب - بالحاء - لا بالجميم وهما يرتبان اسم الأب أيضاً على حروف المعجم، وقد أوردها بعد أحمد بن جمهور، وبعده أحمد حيرون، ثم أحمد بن الحسن، ثم أحمد بن غازم مما يدل على أنه عندهما: أحمد بن الحباب بالحاء، إن كان هناك رجل يحمل هذا الاسم، وإلا فالذي يظهر:

(١) انظر: ابن الغرضي (٤٢/١)، والمدارك (١٧٤/٥) ط المغرب، وقد سقطت ترجمة هذا الرجل من مطبوعة بيروت، وانظر أيضاً: الباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (٢٥٣/١)، وتذكرة الحفاظ (٨١٥/٣)، وتوجد ترجمته أيضاً في: جذوة المقتبس (١١٢)، وبغية الملتبس (١٦٣)، والديباج المذهب (٣٤)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (٣٣٩)، وفي غيرها من المصادر.

١ - أنَّ الحميدي اختصر نسب هذا الرجل وترجمته، كعبد من يترجمهم في كتابه، نظراً للعدو الذي يبداء في أوله من أبي الفداء في بغداد بعداً عن مصادره المغربية، ومعتمداً على حفظه الشيخ، ولذلك فهو لم يذكر تاريخ وفاته، مكتفياً بالإشارة إلى أنه كان حياً في الدولة العامرية.

٢ - أنَّ الضبي لم يكلف نفسه البحث عن هذا الرجل، وتبع الحميدي على قصيره، لأن الضبي اعتمد على أكثر ما ذكره الحميدي، كما قال في مقدمة كتابه " بغية الملتبس ".

٣ - أنَّ هذا الرجل هو: أحمد بن عبد العزيز بن فرج بن أبي الخباب النحوي صاحب أبي علي القالي وتلميذه الملازم له، المتوفى سنة أربعمائة.

وقد ترجمه ابن بشكوال في " الصلة " (١٩)، والسيوطي في " بغية الوعاة " (١٤٠) نقلاً عنه، ولا بأس من إيراد نبذة من كلام ابن بشكوال، قال: (أحمد بن عبد العزيز بن فرج ابن أبي الخباب النحوي من أهل قرطبة، يكنى أبا عمر، روى عن أبي علي البغدادي ولزمه وكانت له منه خاصة.. كان من جملة شيوخ الأدب، عالماً باللغة والأخبار، حافظاً ضابطاً لها، وكان ينسب إلى غفلة، إلا أنه كان ثقة ضابطاً... توفي سنة أربعمائة... وكان معلّم المظفر عبد الملك بن أبي عامر...).

ولعل تعليمه للمظفر بن أبي عامر هو الذي أذكر الحميدي بأنه كان حياً في الدولة العامرية، ولو أن للحافظ ابن حجر أنساً بأحداث

المغرب وقاريحه واهتماماً بماجرىات الأمور فيه، نتذكر أن المنصور ابن أبي عامر الذي تنسب إليه الدولة العامرية، استولى على الحكم في حدود ٣٧٠ أي بعد وفاة ابن الجباب الحافظ بنحو الخمسين سنة.

وسواء كان هذا الذي ترجمه ابن بشكوال هو معني الحميدي أو غيره، فلا يجمع من ذكره الحميدي بابن الجباب الحافظ إلا التقارب في رسم الحاء والجيم، ويكون استدراك ابن حجر أحمد بن الجباب - بالجيم - على الذهبي حيث لم يذكره في "الميزان" غير صواب، لأنه بإجماع مؤرخيه في غاية الحفظ والإتقان والنباهة، قال ابن الفرضي: (كان إمام وقته غير مدافع في الفقه والحديث والعبادة).

وقال ابن لبابة: (لا أعرف أحداً يقع عليه اسم عالم بالأندلس إلا أحمد بن خالد)، وقد بالغ الأندلسيون في الافتخار به وفضلوه على شيخ الحرم المكي أبي سعيد ابن الأعرابي، ففي "المدارك": (قال ابن أبي الفوارس: وقد سئل عن أحمد وابن الأعرابي فقال: رأيت الرجلين فما كان يصنع عندي ابن الأعرابي أن يكون غلاماً لابن خالد)، ومع تشدد الأندلسيين في نقد الرجال - وعلى الأخص محدثوهم - يكون من المُنْفَتِ للنظر - حقاً - أن يسودوا رجلاً مغفلاً، فضلاً عن أن يكون شديد الغفلة حسب قول الحافظ ابن حجر رحمه الله.

وحيث انضح أن التهمة بشدة الغفلة تخص النحوي لا المحدث، فالمحدث لم يسلم من طعن الأندلسيين على عاداتهم في التحريج، إلا أن

الإمام ابن عبد البر اعتبر حرجه غير مؤثر ولا معتبر عند أرباب هذا الشأن، حيث ذكر في فتواه التي كتبها مدافعاً عن نفسه في مواجهة أهل بلده الذين تكلموا فيه هو نفسه لقبوله جوائز السلطان:

(...ولأحمد بن خالد فقيه الأندلس وعالمها في ذلك كتاب حملته على وضعه وجمعه طعن أهل بلده عنيه في قبوله جوائز عبد الرحمن الناصر عداً. نقله إلى مدينة قرطبة وأُسكنه داراً من دور الجامع وأجرى عليه الرزق من الطعام والإدام والناض، وله ولثله في بيت المال حظ...) (١)

والمهم أن أحمد بن الحباب أو ابن أبي الحباب الذي رساه ابن حزم وغيره بالغفلة الشديدة هو غير أحمد بن خالد الجباب الحافظ المجمع على ضبطه وإتقانه، وأن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - وهم في جعل الرجلين واحداً.

ويقارب هذا الوهم على نحو ما :

* * *

(١) انظر نص الفتوى تمامها في "نفع الطيب" (٢١٩/٤) بتحقيق محمد

محيي الدين عبد الحميد.

النموذج الثالث:

فقد قال الحافظ في "النسب" أيضاً (٣/٣٥٦ رقم ١٤٢١):

(عبد الله بن محمد بن سهل العبدري اللوزقي، سمع يبلده وغيرها عن جماعة، منهم: أبو عبد الله بن مطروح، وعتيق بن علي وابن المواق، وأبو الحسن ابن كثر، وابن زرقون، في آخرين، وبالإسكندرية عن أبي الطاهر بن عوف الخطابي قال ابن عبد الملك: كان لفيها عارفاً بالشروط، درياً بالفتوى، أدياً بمتع المجالسة، قال: كانت بينه وبين ابن الأبار منازعة ومناقضة، فقال منه ابن الأبار، ونسبه إلى الكذب، وكان استقصي بدائية، ثم صرف بابن الأبار، ثم عزل ابن الأبار وأعيد ابن الأبار، ثم صرف ومات في ذي القعدة سنة خمس وثلاثين وثمانمائة).

هذه الترجمة التي صاغها الحافظ — رحمه الله — على هذا النحو، الذي يبدو في ظاهره سليماً مترابطاً منسجماً، تُعدّ من أغرب ما وُفقت عليه من التراجم خلطاً وتشويشاً وفقد ترابط وانسجام، سواء من حيث اسم ونسب المترجم له، أو من حيث مضمون الترجمة والأحداث الواقعة في إطارها.

وقد لا يتعمّل الحافظ ابن حجر وزرّ هذا الخلط وحده، بل قد يشاركه ابن عبد الملك، أو أحد فساح كتابه، إذ يمكن أن نسجعة "الذيل والتكملة" التي نقل منها الحافظ هذه الترجمة كان بها تحريف أو

نقص أو دخول ترجمة في أخرى أو غير ذلك من الآفات ، كما تقدم في المدخل ، وإلا فعبد الله بن سهل العبدري البورقي الذي ترجمه ابن حجر على النحو الذي رأينا إما أن يكون شخصاً آخر غير هذا المترجم أو غير موجود بالمرّة ، لأن المعروف بالأوصاف المذكورة في الترجمة وأسماء أولئك الشيوخ ، وبتاريخ الوفاة اسمه : عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي يحيى ابن محمد بن مطروح التحيبي من أهل بلنسية ، وكنيته أبو محمد .

هكذا أوردته ابن الأبار في " التكملة " (٢ / ٨٩٩) وابن الزبير في " صلة الصلة " حسبما نقله عنه السيوطي في " بغية الوعاة " (ص ٢٨٩) ، ومن المؤسف أن القطعة المطبوعة من الجزء الرابع من " الذيل والتكملة " لابن عبد الملك ، وهي التي تحوي تراجم من اسمه عبد الله فقد منها جزء كبير ، حيث انتهى الموجود منها بعبد الله بن سعدون التميمي (ص ٤٣) ثم أضاف المحقق تراجم من قطع أخرى بدئت بعبد القاهر لتكميل الجزء ، فيكون اسم كل من عبد الله بن محمد بن سهل وعبد الله بن محمد بن عبد الله مفقوداً فيما فقد ، فلم يمكن الوقوف على نقل ابن حجر في مصدره الأصلي ، ومع ذلك فما عند ابن الأبار وابن الزبير بالإضافة إلى عدة قرائن أخرى يكفي - إن شاء الله - لإزاحة الوهم المنوه عنه سابقاً ، ويمكن إيضاح ذلك فيما يلي :

أولاً : بدأ ابن حجر ترجمة الرجل هكذا : (عبد الله بن محمد بن سهل العبدري البورقي ، سمع بيده وغيرها عن جماعة ، منهم : أبو عبد الله

ابن مطروح، وعتيق بن علي وابن المواق، وأبو الحسن ابن كوثر، وابن زرقون في آخرين، وبالإسكندرية عن أبي الطاهر بن عوف الحضرمي).

والذي يظهر أن أبا عبد الله ابن مطروح الذي جعله ابن حجر أحد شيوخ عبد الله بن سهل الدورقي هو ابن سهل نفسه - إن كان هناك من اسمه عبد الله بن سهل - وابن مطروح إنما هو تكملة لاسمه ونسبه تحرف على الناسخ عندما طال تعداد الآباء، فجعل ابن مطروح من شيوخه، إذ اسم ابن مطروح كما تقدم: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي يحيى التحيبي، وكنته أبو محمد؛ لا أبو عبد الله كما ذكر الخافظ، إذ من النادر أن يكنى عبد الله بأبي عبد الله، وقد كنى كل من ابن الأبار وابن الزبير ابن مطروح بأبي محمد، وسيأتي أن ابن الأبار روى عنه، وقد ذكر ابن عبد الملك في "الذيل والتكملة" في شيوخ ابن الأبار: أبو محمد: ابن عبد الله بن مطروح وابن محمد النامسي.

والدليل على أن الشخصين واحد:

١ - عَدَدُ الخافظ ابن حجر من شيوخ ابن سهل بعد ابن مطروح: عتيق بن علي، وابن المواق، وأبو الحسن بن كوثر، وابن زرقون، في آخرين، وبالإسكندرية أبو الطاهر بن عوف الحضرمي.

وذكر ابن الأبار نفس هؤلاء في شيوخ ابن مطروح، حيث عد: أبا بكر عتيق بن علي القاضي، وأبا عبد الله بن زرقون، وأبا الحسن بن كوثر، وأبا الطاهر ابن عوف، أجازته من الإسكندرية.

٢ - المصادر التي ترجمت لابن الأبار والتي أمكن الوقوف عليها لم تشر إلى توليته لقضاء دانية، لأنه تولى هذا المنصب مدة قصيرة لم تستأثر باهتمام مؤرخيه، وقد شغلت تلك المصادر بالمهم من ترجمته عن تلك المدة الوجيزة التي تولى فيها قضاء ناحية غير ذات أهمية - آنذاك - زيادة على قصر مدتها، والمصدر الوحيد الذي أشار إلى توليته للقضاء - باستثناء نقل ابن حجر عن ابن عبد الملك - هو ابن الأبار نفسه، حيث قال في ترجمة عبد الله بن مطروح من " التكملة " : (وولي بأخر من عمره قضاء دانية ثم صرف بي عندما قلدت، فذلك في شهر رمضان سنة ٦٣٣ ، ثم أعيد إليها بعد ذلك لما استعفيت منه) .

فإذا عرفنا أن ابن مطروح تولى سنة ٦٣٥ ظهر أن المدة التي تسادلا فيها هذا المنصب لا تتجاوز الستين، ربما كان نصيب ابن الأبار منها أقل من سنة، لأنه " صرف " آخر مرة بابن مطروح، وابن مطروح نفسه مات مصروفاً عن القضاء .

ومن البعيد أن يكون هناك شخص ثالث اسمه عبد الله بن سهل الدورقي بادهما هذا المنصب في ذلك الظرف الوجيز، لأن ذلك أمر يستحق التنويه، وقد عرف ابن الأبار بالدقة في سرد حوادث منطقته حتى عده المؤرخون المصدر العمدة لتاريخ شرق الأندلس في زمانه، فإذا كان ذلك شأنه بالنسبة إلى ما يدور حوله من أحداث، فكيف بما يخصه هو ويكون طرفاً فيه يسرده على ذلك النحو المبسور، ثم لا يترجم لابن

سهل المتنافس الثالث في " التكملة " ولا يورد له فيها ذكراً أصلاً ١٩

ولا يمكن أن يقال: إن قصة تولية ابن الأبار لقضاء دانية تكررت

بعل هاتين السنتين، فيكون ابن سهل جاء بعد ابن مطروح، لأن سلسلة

الأحداث التي وقعت بعد سنة ٦٣٥ هـ التي توفي فيها ابن مطروح تمنع من

افتراض ذلك، فقد ذهب ابن الأبار في مقارة إلى أبي زكريا الحفصي

عند حصار بنيسية سنة ٦٣٥ هـ وبعد عودته بسير سقطت

المنشأة أي في سنة ٦٣٦ هـ، فعادر الأندلس في تلك السنة بصفة نهائية

والتي لا يخلو عنها وبين بحاية إلى أن توفي سنة ٦٤٨ هـ.

وأيضاً فإن دانية كانت في ذلك الوقت تابعة لبنيسية ومن أعمالها،

وحيث سقطت العاصمة واستسلم أميرها أبو حميل زيان وكتب ابن

الأبار نفسه وثيقة الامتثال فلم يبق مجال لتوليته قضاء ولا غيره.

والمرجح أن ابن الأبار تولى قضاء دانية من رمضان ٦٣٣ هـ إلى

أواخر السنة أو أوائل سنة ٦٣٤ هـ ثم رقى إلى منصب الوزارة والكتابة

للأمير، وخلفه في منصب قضاء دانية، شبحه وصديقه أبو محمد ابن

مطروح، وأما ابن سهل فلم أجد له مجالاً لتذكر هنا.

يزيد ماتقدم وضوحاً وبياناً:

٣ - أن ابن حجر قال عن ابن سهل: (توفي في ذي القعدة سنة

٦٣٥ هـ)، وقال ابن الأبار عن ابن مطروح: (توفي ببنيسية مصروفاً عن

القضاء ، عند المغرب من ليلة الجمعة التاسع لذي القعدة سنة ٦٢٥ هـ
والروم محاصرون بطنسية).

وهذا ما ذكره ابن الزبير أيضاً، فهل يشك بعد هذا في أن ابن سهل
وابن مطروح هما شخص واحد! لأنه لو فرض أنهما اتفقا في الاسم
عبد الله بن محمد، وفي أسماء الشيوخ، وفي تقلد نفس المنصب، في نفس
السنة، مبدلين نفس الشخص وهو ابن الأبار وماتا على نفس الهيئة إلا
كل منهما مات مصروفاً عن القضاء : فمن البعيد جداً أن يموتا في نفس
الشهر من نفس السنة حتى ولو كانا توأمين من النوع الذي تأثر
أحدهما للآخر تأثراً كاملاً فيشأَم لألمه ويضحك لضحك.. إلخ. لأن
الموت وتولية القضاء والصرف عنه: أشياء خارجة عن إرادتهما.

ثانياً: قال ابن حجر عن ابن سهل: (كان فقيهاً عارفاً بالشروط
درياً بالفتوى، ممنوع المجالسة).

وهذا ما وصف به ابن الأبار ابن مطروح، حيث قال:
(وكان فقيهاً، عارفاً بالأحكام، عاكفاً على عقد الشروط، من أهل
الشورى والفتيا، أديباً، شاعراً، مقدماً، فكهاً).

ثالثاً: ثم ذكر ابن حجر طعن ابن الأبار في ابن سهل وتكذيبه
إياه حيث قال:

(كانت بينه وبين ابن الأبار منازعة ومناقضة، فقال منه ابن
الأبار، ونسبه إلى الكذب....).

ويمكن القول هنا: إن كان المقصود بطعن ابن الأبار هذا شخصاً
اسمه عبد الله بن سهل العبدري قد دخلت ترجمته - في نسخة الحافظ من
"الذيل والتكملة" - مع ترجمة ابن مطروح، فهذا ممكن.

أما إن كان المقصود هو ابن مطروح، فنص ابن الأبار في ترجمة
الرجل - كما سيأتي قريباً - يُبعد ذلك.

على أنه لا يستبعد أيضاً - رغم الخطأ الواقع في اسم الشخص - أن
يكون المقصود هو ابن مطروح، وأن يكون ابن عبد الملك قصد غمز ابن
الأبار بطعنه على من نافسه القضاء، لأن ابن عبد الملك يتساهل في نقل
الطعن كما بيته بتفصيل في موضع آخر، وأن يكون وهم الحافظ -
رحمه الله - محصوراً في نقل الاسم على سبيل الغلط. وأما مضمون مانسبه
إلى ابن عبد الملك إلى ابن الأبار فصحيح، وهو احتمال وارد لأسباب ليس
هذا موضع بسطها، ومع هذه الاحتمالات فالحق أن ابن الأبار لم يطعن
في ابن مطروح ولا كذبه، بل وصفه بالصدق وروى عنه واستحازه أكثر
من مرة، وما هو ذا نص كلامه في "التكملة" (٨٩٩/٢):

(... كان صدوقاً في روايته، سمعت منه حكايات وأخباراً وأشدني
لنفسه ولغيره كثيراً، وأجاز لي غير مرة جميع ما رواه وأنشأه، وروى عنه
بعض أصحابنا).

ومعروف عن ابن الأبار أنه كان متشدداً في الرواية عن الشخص إلا
إذا كان في الذروة العليا من العدالة والضبط، وقد رأينا فيما تقدم في

التمهيد أنه تحامى الحافظ الكبير أبا العباس النبائي لأنه قيل فيه: (وغيره
أضبط منه)، وكثيراً ما تجده في "التكملة" يفيض في الثناء على شخص،
ثم يقول: لقبيته واجتمعت به ولم آخذ عنه ولا استحزته، مع حرصه
الشديد على الرواية، ومن الأعلام الذين اجتمع بهم ولم يرو عنهم هؤلاء
الذين ذكرهم ابن عبد الملك نفسه في ترجمته من "الذيل والتكملة" في
الجزء ٦ ص ٢٥٧ حيث قال:

(ورأى من أكابر أهل العلم طائفة ولم يأخذ عنهم، منهم: أبو
أحمد جعفر بن عبد الله بن سيد بونه الخزاعن، وأبو إبراهيم إسحاق بن
إبراهيم بن يغمور، وأبو بكر ابن جابر السقطي، وصحبه، وأبو الحجاج
ابن محمد بن طهموس، وسأله مراراً، وأبو الحسن بن محمد بن أبي
عشرة، وابن محمد القسطلي، وأبو الحكيم عبد الرحمن بن عبد السلام
بن برجاذ، ويوسف بن عباد الملياني، وأبو عبد الله ابن أحمد بن شعور
بن صاحب الصلاة، وابن يخلفتن الفازاري، وأبو الفتوح بن عمر فاخر،
وأبو القاسم الطيب بن محمد العتقي، وأبو محمد ابن ادريس بن شق
الذيل، وعبد الحق ابن عبد الله بن عبد الحق).

فكيف لا يأخذ عن هؤلاء وأمثالهم، من أكابر أهل العلم وثقاتهم،
ومنهم من صحبه ولازمه، ومنهم ومن غيرهم من أنشئ عليه في كتابه
"التكملة" ثم يأخذ عن رجل وصفه هو نفسه بأنه كذاب! مع العلم بأن
وصف الكذاب هو أخطر أنواع الخرج، بل لم يكتف بالأخذ عنه مرة

واحدة، ونحماً استجازه عدة مرات كما ذكر.

ويقال لابن عبد الملك - إن كان قصده هو غمز ابن الأبار بهذا

الكلام:

إنه نعت ابن الأبار في كتابه "الذيل والتكملة"، بأنه: (كان
آخر رجال الأندلس براعة وإتقاناً وتوسعاً في المعارف واقتنائاً، محدثاً،
مكثرأ، ضابطأ، عدلاً، ثقة، ناقدأ، يقظأ).

والمنطق السليم يقتضي أن مَنْ كان بهذه المثابة من اليقظة والنقد
والافتنان، بله الثقة والعدالة، وحدث أن رقي من منصب صغير كقضاء
بلدة صغيرة إلى الوزارة والاختصاص بالأمير ألا يبقى متشوقاً إلى ذلك
المهيب، فضلاً عن أن يتزل إلى درك الظن على مَنْ خلفه فيه ورميه
بلكذب الجانب للإيمان، فهذا من شأن مطلق الناس إلا الشواذ فضلاً
عن العقلاء، فضلاً عمن يتصف بتلك الأوصاف التي أضناها عليه ابن
عبد الملك.

* * *

النموذج الرابع:

قال الذهبي في "الميزان" (١٠٠/١ رقم ٣٨٨):

(أحمد بن سعيد الهمداني الأندلسي، عن قاسم بن أصبغ، وقاه القاضي عياض).

وقال ابن حجر في "اللسان" (١٧٦/١ رقم ٥٦٤)، متمماً كلام الذهبي:

(وهذا يعرف بابن الهندي، قال القاضي: كان أَوْحَدَ عَصْرِهِ فِي عَقْدِ الشُّرُوطِ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْمَقْبُولِ الْقَوْلَ وَلَا الْمَرْضَى فِي دِينِهِ، وَهُوَ آخِرُ مَنْ لَاعَنَ زَوْجَتَهُ بِالْأَنْدَلُسِ، رَوَى عَنْ قَاسِمِ بْنِ أَصْبَغٍ وَوَهْبِ بْنِ مَسْرَةَ، مَاتَ سَنَةَ: تِسْعٍ وَتِسْعِينَ، وَثَلَاثِينَ عَنْ ٩٩ سَنَةٍ).

وهذا الرجل لم يوهنه القاضي عياض، ولا طعن فيه أحد من أئمة الحديث بالأندلس، بل هو عندهم موثق، والذي تكلم فيه هو أبو مروان ابن حبان المؤرخ الأندلسي الشهير، والقاضي عياض إنما هو ناقل

لكلامه فقط، وليس هو المخرج له.

ولا بأس من ذكر نبذة من ترجمة ابن الهندي ليزداد الأمر وضوحاً:
فهو أحمد بن سعيد بن إبراهيم الحمداني أبو عمر ابن الهندي من
أهل قرطبة، وهو صاحب الوثائق المشهورة المتداولة بين الناس قديماً
والمعروفة بـ: "وثائق ابن الهندي".

ولد سنة ٣٢٠ هـ وتوفي سنة ٣٩٩ هـ عن تسع وسبعين سنة لا
عن ٩٩ سنة، روى عن قاسم بن أصبغ، ووهب بن مسرة، وابن أبي
دليم، وأبي عيسى البغدادي القالي ونظرائهم.

وكان كثير الحديث، حافظاً للأخبار، وخاصة أخبار أهل
الأندلس، بصيراً بالحجة، يستشير الناس في قضاياهم.
ورغم كثرة حديثه فتخصصه إنما كان في الفقه والوثائق، ولذلك
قل اتصال الإسناد به.

قال الحافظ عماد بن أحمد بن مفرج: (قرأت على أبي عمر ديوانه
في الوثائق ثلاث مرات، وأخذته عنه على نحو تأليفه له، فإنه ألف أولاً
ديواناً مختصراً، من سنة أجزاء فقراتها عليه، ثم ضاعفه وزاد فيه شروطاً
وفصولاً وتنبيهات، فقرأت ذلك عليه أيضاً، ثم ألف ثالثة، واحتفل فيه،
وشحنه بالخبر والحكم والأمثال، والنوادر والشعر والفوائد، والحجج فأتى
الديوان كبيراً، واخترع في علم الوثائق فنوناً وألفاظاً، وفصولاً وأصولاً،

وعقداً عجيباً، فكتبت ذلك عنه وقرأته عليه^(١).

وقال ابن عفيف فيما نقله عنه ابن بشكوال: (ونفع الله بكتابه المسلمين). وهو آخر من لاعن زوجته بالمسجد الجامع بقرطبة سنة ٣٨٨هـ فعوتب في ذلك وقيل له: مثلك يفعل هذا؟ فقال: أردت إحياء سنة. وقد نقل القاضي عياض في "المدارك"^(٢) عن أبي مروان ابن حبان قوله فيه: (وإن يكن بالمرضي في دينه ولا بالمقبول قوله، عديم المروءة، وذكرته فيه أشياء منكراً).

وقد يكون هذا تحاملاً من ابن حبان لا يعرف سببه، أو هو ناتج عن تشدد الأندلسيين ومعاداتهم لكل من يخالف مألوف بلدهم، وإلا فلو كان الرجل يتصف بأقل من هذا الذي ذكره ابن حبان لاكتشفه الحافظ ابن مفرج الذي رافقه في مراحل تأليف كتابه، ورواه عنه وقرأه عليه في مرحلة واحدة. وذلك يستدعي مخالطة وملازمة، وابن مفرج أحد نقاد هذا الشأن البصرياء النابهيين المتشددين، وقد اكتشف أمر أناس كاذب غيره يفترون بهم لولا دقته في النقد، كما بينت ذلك في بحثي عن "الجرح والتعديل" في المدرسة المغربية للحديث، فلم أرى منه شيئاً مما رماه به ابن حبان لكان أول من طعن عليه كما فعل مع غيره، وقد وجدنا منه خلاف ذلك، فقد أشى عليه وعنى ابتكاره، وافتخر بمرافقته في تأليف الكتاب، ورواه عنه.

(١) ابن بشكوال في الصلة (١/٢٠) نقلاً عن مفرج.

(٢) انظر: المدارك ط. بيروت (٩/٤٦٤).

وهذا الحافظ التافه البصير أبو القاسم ابن بشكوان يشي على الرجل
ويظلمه، ويصف علمه وديانته وأخلاقه، ثم ينقل وفاته عن ابن حبان
دون أن يتعرض لما ذكره فيه من طعن، مما يدل على أنه غير مقتنع بما
ذكره ابن حبان ولا موافق له على رأيه.

والمؤاخذه على الحافظين الذهبي وابن حجر هنا، إنما هي في نسبتهم
إلى الحديثين ~~الذين هما~~ ~~أن الرجل~~ ~~محروج~~ ~~عند~~ ~~المحدثين~~،
مع أن الأمر بخلاف ذلك، أما لو نسبنا إلى صاحبه أبي مروان ابن حبان
المورخ فإن الأمر يختلف اختلاف ما بين ابن مفرج وابن بشكوان وعياض
من ناحية التقدير الحديثي، وبين أبي مروان ابن حبان، إذ لكل منهما في
تقويم الرجال، ومنظوره الخاص إلى الأشخاص.

* * *

النموذج الخامس:

قال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٣/١٤٤ رقم: ٥٠٧):
(شريع بن أحمد بن شريع الرعيني السند المقرئ المشهور، مات سنة ست
وثلاثين وخمسمائة، وله ثمان وثمانون سنة، وقد كبر وحرف، قاله
القاضي عياض).

ويفهم من كلام الحافظ - رحمه الله - أن الرجل ضعيف، لأن الذي
ضعفه هو تلميذه القاضي عياض حيث رماه بالحرف نتيجة الكبر، وعليه
فيما يخص هذا الرجل ملاحظتان:

الأولى: أن شريع بن أحمد الرعيني ليس هو هذا الذي ذكره القاضي
عياض في مشيخته، بل هو جده، وشيخ عياض المقصود بالترجمة اسمه:
شريع بن محمد بن أحمد بن شريع الرعيني.

الثانية: إجحافه في ترجمته إجحافاً يخلّ ببيان المقصود من حاله،
فماذا بعد الكبر والحرف؟ هل حدث أو أقرأ في تلك الحال؟ هل ثبت
أخذ أحد عنه فوقف على تخطيط أو تلقين أو خطأ مما يلزم المعرفين - عادة
- فتطرح رواياتهم؟

هذا ما لم يبينه الحافظ ولا عرج عليه، مع أن بيان أمره بعد الحرف
موجود في نفس مشيخة القاضي عياض التي اقتصر منها على نقل الحرف
وحده، ومعلوم عندهم أن التنبيه على ما بعد الحرف يعد من أكد

الواجبات، بل هو الغاية من ذكر الرجل في كتب الضعفاء، وذلك حتى
يميز ما حدث به في حال انتباهه فيقبل - إن كان ثقة - وما أحدث به في
حال عرقه فيترك، أو لزوم داره وترك التحديث عندما كبر واحتل فتقبل
روايته على الإطلاق، كما حدث لكثير من الرواة.

وكُلَّ ترجمة لمن عطله الكبر تخلو عن مثل هذا البيان فهي ناقصة
وغير ذات جدوى.

والرجل بعد ذلك إمام كبير وهو أحد رجالات الأندلس المبرزين في
القراءات والحديث، وإليه كانت الرحلة في القراءات وعلوم القرآن، وعنده
أبو بكر ابن خيّر في "فهرسته" أول شيوخه على الإطلاق، وقد بنى
خطيباً لإشبيلية خمسين سنة دون أن يقطع التحديث والإقراء، فكثرت
تلاميذه والأخذون عنه، ولم يغمزه أحد قط بكلمة.

أما قضية تحريفه وكبره فقد أشار إليها القاضي عياض في "الغنية"
عَرَضاً، ومع ذلك بين أنه لم يترك داره ولم يحدث أو يقرئ بعدها، حيث
قال^(١):

(...وولي خطة قضاء إشبيلية سنين، ولم يقطع الإقراء والأخذ عنه
في تلك المدة، إلى أن صُرف، فلزم الإقراء والإسماع والقيام بالخطبة
والصلاة، إلى أن أقعده الكبر عن ذلك، ولم يقدر على التصرف ولزم داره

(١) الغنية ورقة ٦٣ مصورة عن مخطوطة بالجزيرة العامة .

فاستحلف على الصلاة إلى أن عطله الكبير والخرف).

فأفاد أنه انقطع عن الإقراء والإسماع حينما أقعده الكبير ولم يقدر على التصرف، وقبل أن يخرف؛ ومن باب أولى أن لا يحدث ويقرئ بعد الخرف، وبذلك لم يرو عنه في تلك الحال؛ ولا حفظ عنه خطأ ولا تخطيط، ولعنة لأجل هذا لم يذكره الذهبي في "الميزان"؛ لأنه لا ترتب فائدة على ذكره في كتب الضعفاء^(١).

* * *

(١) انظر ترجمته في "الصلة" لابن بشكوال (٥٢٣/٢) و"الغنية".

للقاضي عياض (ورقة ٦٣ مخطوطة الخزائن العامة بالرباط)، و"غنية الملتبس" (٣٠٥)، و"فهرست ابن حجر" باب تسمية الشيوخ الذين رويت عنهم... إلخ (ص ٤٥٦)، و"غاية النهاية" لابن الجزري (٣٢٤/١).

خاتمة

وبعد هذا كله، كان لابد من التذكير في هذه النماذج مع الإمامين الذهبي وابن حجر، لأنهما يعتبران بدورهما مؤذنين لحفاظ المشرق ونقاده، نظراً لاعتنائيهما وموسرعتيهما وثمكتيهما في باب معرفة الرجال مما لم يتم لغيرهما التمكن منه أو الوقوف عليه.

ومع ما وهبا من ذكاء ونباهة وتيقظ، وحاسة نقدية فذة، وما وقفا إليه من استخدام باارع لقواعد الفن الموضوعية للتمييز بين المشبه والمتماثل والمتداخل والشكل بالنسبة إلى رجال المشرق إلى حد يدعو إلى التقدير والإعجاب والإكبار، نجد واقعهما هو ما رأينا بالنسبة إلى رجال المغرب.

فاحافظ ابن حجر، وهو مثال الباحث المتعمق الصبور على استنطاق المصادر واعتمادها، والدؤوب على المقارنة والاستنتاج، والنفس الطويل في تتبع مظان الحلول لأعوص المشاكل، الموفق في التوفيق بين ما يبدو في غاية التناقض والتعارض، حينما وجد في "الذيل والتكملة" ترجمة لرجل اشرك مع ابن الأبار في حدث، وكان ابن الأبار

طرفاً فيه، لم يكلف نفسه الرجوع إلى "تكملة ابن الأثير" وهو المظنة
الأصلية للتحقق من الحدث وما ترتب عليه، باعتبار موقفه أحد أطراف
الحدث، مع أنه ينقل عنه ويعتمده في غير ذلك، فإذا كان هذا شأن الذهبي
وابن حجر، فكيف نتصور من دونهما من المشاركة الذين يتناولون تاريخ
المغرب والمغاربة، أو يقرءون أحداثه وحوادثه ؟

وفي محصلي جملة واقعة من أوهاهما وأوهما سواءهما من المشاركة
في أحوال المغرب وأهله، لعل الله يوفقني فأبرزها في كتاب خاص.

ولولا خوف التطويل لأرحت النقاب عن وهم وقع فيه جمهور كبير
من علماء المشرق، حيث صدقوا مضمون المحضر الذي قيل إنه أخذ
بالمغرب والأندلس ضد أبي الخطاب ابن دحية، ورددوه في كتبهم،
ولبست زيف ذلك المحضر بأدلة مقنعة لا تدع مجالاً لقبوله أو اعتباره،
ولعلني أفرد للحديث عنه مقالاً مستقلاً، لأن الحديث عنه متشعب،
والكلام فيه يستدعي طولاً.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

* * *

المحتويات

٥-٦	مقدمة الناشر
٧	مقدمة المؤلف
	<u>القسم الأول : المداخل إلى الموضوع</u>
	مناقشة المقرئ في كلامه - الذي مفاده أن
	المشاركة والمغاربة كلاهما يقع منهما الغلط
٨-٩	في تاريخ الآخر - في عناصر ثلاث
١٠-١٣	العنصر الأول : غلط المشاركة في المغرب وأسبابه
	العنصر الثاني : تناول المغاربة لقضايا المشرق
	وقاربته ورجاله ويتضمن نقد قول المقرئ إن
	المغاربة لا يجزؤون تاريخ المشاركة على سبيل
	الإجمال والتفصيل. عرض نماذج من مؤلفات
	المغاربة في التاريخ والرجل والإنسان والجرم
	والتعديل وغيرها دالة على تقدم المغاربة في هذا
١٣-٢١	المصدر الثاني
٢٢-٢٣	العنصر الثالث : قضية ابن خلدون
	<u>القسم الثاني : المداخل</u>
٢٤-٢٥	النموذج الأول
٣١-٣٥	النموذج الثاني
٣٦-٤٤	النموذج الثالث
٤٥-٤٨	النموذج الرابع
٤٩-٥١	النموذج الخامس
٥٢-٥٣	خاتمة البحث